مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (3) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (3) 2015

سياسة دعم المشتقات النفطية في سورية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين 1995-2005

الدكتور محمد محمود *

بيير خوري **

(تاريخ الإيداع 25 / 1 / 2015. قُبِل للنشر في 21 / 5 / 2015)

□ ملخّص □

يعتبر الدعم الحكومي بأنواعه المختلفة من أهم الأدوات والوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل، ولاسيما في الدول النامية التي تستخدم الدعم لتحقيق التنمية الاقتصادية على اعتبار أن الدعم الحكومي يشكل نسبة كبيرة من الإنفاق العام ولاسيما في الجمهورية العربية السورية .

لوحظ خلال سنوات الدراسة تطور حجم الدعم الحكومي ولاسيما الإنفاق على دعم المشتقات النفطية، وهذا يظهر مدى رغبة الدولة في استخدام الإنفاق على الدعم لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي بالإضافة لتحسين مستوى المعيشة .

لذلك كان لابد من دراسة تطور حجم الدعم الحكومي في سورية بسبب أهميته ودوره في عملية تحسين مستوى المعيشة ولاسيما أننا قمنا بهذه الدراسة بهدف اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين دعم المشتقات النفطية و الناتج المحلي الإجمالي .و توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأمد بين دعم المشتقات النفطية مع الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية خلال فترة الدراسة بالاعتماد على اختبار السببيّة لـ Grander، تبين لنا وجود علاقة سببيّة باتجاه واحد من الناتج المحلي إلى دعم المشتقات النفطية واستنادا إلى آلية تصحيح الخطأ كما تبين لنا استجابة متغير دعم المشتقات النفطية لأي تغير أو صدمة في الناتج المحلي .

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي – دعم المشتقات النفطية – الناتج المحلي الإجمالي .

* مدرس ، قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

** طالب دراسات عليا(ماجستير) ، قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (3) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (3) 2015

Support Policy of oil derivatives in Syria and its impact on GDP during the period between 1995 - 2005

Dr. Mohammad Mahmoud*
Pierre Khoury**

(Received 25 / 1 / 2015. Accepted 21 / 5 / 2015)

□ ABSTRACT □

The government support of various kinds is considered one of the most important means and methods used by state to achieve justice in the distribution of income, especially , in developing countries , which use the support to achieve the economic growth , taking into consideration that the government support forms a large proportion of public spending , mainly in the Syrian Arab Republic .

During the years of the study , it was noticed the evolution in the size of government support , especially spending on Petroleum products . This shows the willingness of the state to use the spending on support to achieve the economic growth , increase the domestic product as well as to improve the standard of living .

Therefore ,it was necessary to study the evolution of the government support size in Syria as a result of its importance and its role in the process of improving the standard of living ,especially that we have done this research in order to check if there is a common integration relationship between the support the Petroleum products and the GDP . The research concluded that there is a balanced long-term relationship between the support of Petroleum products and the GDP in the Syrian Arab Republic during the period of study . And through depending on the causality test for Grander, we realized that there is a causal relationship in one direction from the domestic product to the support of Petroleum products. Based on the error correction mechanism show us support oil derivatives for any change or shock in the GDP variable response

Keywords: Governmental support - oil derivatives – gross domestic product .

***Assistant Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****Postgraduate student, Department of Economy and Planning, Faculty of Economics,, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

إن الهدف الأساس لكل مجتمع من المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية هو رفع المستوى المعيشي للسكان، وذلك عن طريق الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق النمو في كافة المجالات، وفي الوقت الذي تنتشر فيه ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل وتنحسر فيه الطبقة الوسطى ، كان لابد من تدخل جاد من قبل الحكومة للحد من تلك الظاهرة التي تقع مهمة مراقبة تطورها على عاتقها ، وذلك لكي تتمكن من العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الدخل بالشكل الذي يضمن عدالة التوزيع، أو على الأقل تفادي ازدياد التفاوت فيه بالإضافة إلى محاولة تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية عن طريق استخدام سياسات الدعم المناسبة .

ويعد دعم مشتقات الطاقة إحدى الأدوات التي تستخدمها الحكومات بهدف تحقيق مزايا للمشروعات الخاصة (دعم المنتجين) بهدف تمكينها من شراء السلع أو مستلزمات الإنتاج الرئيسية بأسعار مخفضة بالإضافة لمساعدة المواطنين محدودي الدخل (دعم المستهلكين) على تحمل ارتفاع أسعار السلع والخدمات إذ يُمكّن الدعم محدودي الدخل من توفير أو زيادة استهلاكهم من بعض السلع دون الاضطرار إلى خفض استهلاكهم من السلع الأخرى .

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدعم في كونه أحد القضايا الأساسية التي تحكم سير المجتمع ودوره في عملية التنمية الاقتصادية. و يهدف هذا البحث إلى التعرف على :

.على سياسات الدعم والآليات المتبعة لتقديم الدعم خلال فترة الانفتاح الاقتصادي (عقد التسعينيات) و في مرحلة الإصلاح الاقتصادي .

- تكلفة الدعم الحكومي المقدم لدعم المشتقات النفطية و نسبتهما للناتج المحلي الإجمالي.
- تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية لكل من دعم المشتقات النفطية والناتج المحلي الإجمالي .
- تحليل العلاقة السببية بين السلاسل الزمنية للمتغيرين المذكورين أعلاه لمعرفة اتجاه العلاقة بينهما .
- دراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين دعم المشتقات النفطية من جهة والناتج المحلي من جهة أخرى.

فرضيات البحث:

- لا توجد علاقة سببية بين دعم المشتقات النفطية والناتج المحلي الإجمالي .
- لا توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين دعم المشتقات النفطية والناتج المحلي الإجمالي .

مشكلة البحث :

على الرغم من المبالغ التي تخصصها الحكومة سنوياً لإنفاقها على الدعم ، وخاصة دعم المشتقات النفطية ،إلا أن أثرها على نمو الاقتصادي قد يبدو محدودا وخاصة أثرها على الناتج المحلي الإجمالي

وتتمثل مشكلة البحث في جدوى استخدام دعم المشتقات النفطية بوصفها أداة لتحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي

وهذا التساؤل المحوري يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة :

هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين دعم المشتقات النفطية و الناتج المحلي الإجمالي ؟

هل توجد علاقة سببية بين دعم المشتقات النفطية و الناتج المحلي الإجمالي ؟

منهجية البحث:

يعتمد البحث على الأسلوب الاستنباطي إذ تم الرجوع إلى الأدبيات من كتب علمية و أبحاث ودوريات للتعرف على الجهود و الدراسات السابقة . كما يقوم البحث باستخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات الاستقرار ، السببية، التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، حيث نصل من خلالها إلى نتائج واقعية ، وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية يُبنى عليه اتخاذ قرارات سليمة .

الإطار المكاني والزماني للبحث

إن سورية تمثل الإطار المكاني للبحث ، والفترة بين 1995 -2005 تمثل الإطار الزماني للبحث .

الدراسات السابقة:

1 - دراسة (نزيل ، 2008) بعنوان سياسات الدعم الحكومي بين القبول الفكري وكلف التطبيق - دراسة تحليلية لتجارب دول مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق،جامعة المستنصرية،العراق[1] .

تحدثت الرسالة عن مفهوم وأشكال الدعم الحكومي و الآثار المباشرة للدعم الحكومي بالإضافة إلى طرق قياس الدعم الحكومي، وتحدثت على ظاهرة الدعم في مصر و العراق . كما قامت الباحثة بعرض البيانات و المعلومات المتعلقة بحجم وكلفة الدعم في البلدين والإجراءات التي قامت بها هذه الدول لإعادة توزيع الدخل بالاعتماد على سياسة الدعم. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها :

إن سياسات الدعم الحكومي سياسات متحيزة لأصحاب الدخول الأعلى أكثر من أصحاب الدخول المنخفضة.

ارتفاع مستويات الفقر بمقاييسه المختلفة نتيجة لإلغاء دعم المستهلك .

إن إلغاء الدعم الحكومي بحجة وجود مشكلة مديونية (في حالة العراق) هو أمر خاطئ إذ إن مشكلة الدعم في الاقتصاد العراقي هي مشكلة تنفيذ لا مشكلة تمويل .

2 - دراسة (محمد ، 2008) بعنوان توزيع الدخل والفقر: الآثار لسياسات مختارة في سورية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية [2].

تم في هذه الدراسة استخدام نموذج لمعرفة اثر استخدام سياسات محاكية لسياسات حالية محددة على الزراعة والتصنيع الغذائي إذ تم محاكاة النموذج بسيناريوهات من السياسات البديلة و دمجت مع بعضها بطرق مختلفة لوضع حد لتأثير ثلاث سياسات حالية تتعلق بالزراعة والتصنيع وهي (الإعانات المقدمة للنشاطات الزراعية الإنتاجية – دعم أسعار المحاصيل الإستراتيجية – دعم استهلاك المواد الغذائية من خلال صندوق دعم الأسعار) مع الاستخدامات البديلة للموارد المالية. وقد أظهرت الدراسة أن إلغاء دعم النشاطات الإنتاجية وتخفيض أسعار المحاصيل الإستراتيجية تأثير إيجابي محتمل على الاقتصاد السوري ، كما أن كل الاستخدامات البديلة للموارد المالية التي تم توزيعها مسبقاً تظهر تأثيراً ايجابياً مضاعفاً يتجاوز التأثيرات السلبية المباشرة على دخل الأسر بسبب إلغاء سياسات الدعم، كما توصلت الدراسة إلى أن إلغاء الدعم على الإنتاج يُمكن بشكل كبير من زيادة الإنتاج والدخل وهذه التأثيرات العامة ينتج عنها انخفاض بسيط في مستوى الفقر

وبنتيجة نهائية توصلت لها الدراسة أن الدعم المالي المباشر لدخل الأسرة يسبب زيادة في الإنفاق تكفي لتعويض (من خلال تأثيرات المضاعف على مجمل الاقتصاد السوري) الانخفاض في الدخل الحقيقي الناتج عن إلغاء الدعم .

3 دراسة (اسماعيل ، 2011) بعنوان اختبار السببيّة والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سورية [3].

تحدثت هذه الدراسة عن تحليل السلاسل الزمينة التي كان لها دور بارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس و التحليل الكمي كما قامت باستخدام التكامل المشترك ومنهجية السببية لتحليل العلاقة بين المتغيرات ، وكتطبيق عملي في الدراسة تم اختبار وجود علاقة التكامل المشترك بين سوق الأسهم السعودية وسوق الأسهم الأمريكية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأمد بين هذين السوقين ، كما تبين في الدراسة وجود علاقة سببية باتجاه واحد من مؤشر داو جونز الأميركي إلى المؤشر العام للسوق المالية السعودية .

4 – دراسة (ابراهيم ، 2011) بعنوان دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي – دراسة في سورية خلال فترة 1990–2009 ، جامعة دمشق ، دمشق،سورية[4] .

ركزت الدراسة على أثر الإنفاق العام و الضرائب على إعادة توزيع الدخل. وللوصول إلى النتائج درست الباحثة العلاقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة و علاقة كل منها بالناتج المحلي الإجمالي وللتأكد من عدالة النظام الضريبي في إعادة توزيع الدخل القومي تم حساب معامل جيني بين الناتج المحلي الإجمالي و كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومن أهم النتائج التي توصل لها هذا البحث :

لم تسهم السياسة المالية بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة ، بل أدت لإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء .

إن نسبة مساهمة الإنفاق العام في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كانت منخفضة .

5 دراسة (عادلي ، 2012) بعنوان دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذجاً للظلم الاجتماعي، مصر[5]

تهدف الدراسة لتسليط الضوء على برامج دعم الطاقة في الموازنة المصرية منذ موازنة عام 2005/2004 حتى موازنة عام 2012/2011 إذ اعتمدت الدراسة على عرض مكونات الدعم الحكومي في مصر ونسبة كل منها من إجمالي الدعم (دعم الصادرات ، دعم السلع البترولية ، دعم السلع التموينية) .

ولتحليل عدم عدالة الدعم الحكومي قدمت الدراسة مثالاً عن دعم قطاع الإسمنت (إحدى الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة) وذهاب كميات كبيرة من الدعم لصالح كبار المنتجين دون أن يستفيد المستهلكون أو الطبقة الوسطى والفقيرة من الدعم . توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

إن برامج دعم الطاقة ما هي إلا أدوات لدعم الرأسمالية الكبيرة في المقام الأول والطبقات العليا و الوسطى في المقام الثاني .

إن استمرار تقديم الدعم الهائل للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة يجافي الفاعلية الاقتصادية من ناحية، و لا يستهدف اعتبارات العدالة الاجتماعية وتحسين أموال الفقراء من ناحية أخرى .

6 – دراسة (شحرور ، 2013) بعنوان عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية ، جامعة دمشق، دمشق، سورية[6] .

ركزت الدراسة على دراسة تطور عجز الموازنة العامة في سورية وطرق تمويل عجز الموازنة السورية بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة في سورية

وأظهرت الدراسة وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة وكل من الإنفاق الاستهلاكي الكلي، والعرض النقدي والناتج المحلي بالأسعار الجارية في حين أظهرت علاقة طردية ضعيفة بين عجز الموازنة وكل من الادخار الكلي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

الفرق بين هذه الدراسة و الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من ناحية الفترة الزمنية المدروسة ، بالإضافة لعرض سياسة دعم الطاقة المتبعة في سورية وتأثيرها على الناتج المحلي . كما سيركز البحث حول عرض حجم الدعم السنوي للمشتقات النفطية ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى إجراء اختبار استقرار لسلسلة دعم المشتقات النفطية و سلسلة ناتج المحلي الإجمالي وتقدير العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرين وبالإضافة لإجراء اختبار السببية لدراسة اتجاه العلاقة بين دعم المشتقات النفطية والناتج المحلي الإجمالي .

النتائج والمناقشة:

1 -سياسة الدعم الحكومي في سورية

تعد سورية واحدة من الدول التي مرت بمراحل مختلفة من إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية للدولة انتقلت فيها من التأميم إلى الانفتاح، ومن ثم إلى تطبيق الإصلاح الاقتصادي ، لتتغير تبعاً لذلك أشكال الدعم وأنواعه مع تغير رؤية الحكومة الاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة من المراحل المذكورة .

ولأن لسياسة الدعم أهدافاً تختلف باختلاف المراحل الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد ، كان لابد من التعرف على خصائص الاقتصاد السوري في كل مرحلة من الهراحل لمعرفة الهدف الأساسي من سياسة الدعم ، ولبيان منافع الدعم وكلفته في كل مرحلة من المراحل، إذ تغيرت ملامح الدعم وطبيعة استخدامه واثاره، ولعل التغيرات الهيكلية للاقتصاد وخصائصه التي اختلفت من مرحلة إلى أخرى أدت إلى اختلاف حجم الدعم، إذ انتقل هذا الاقتصاد من مرحلة الانفتاح (في فترة التسعينيات) إلى مرحلة الإصلاح الاقتصادي(بعد عام 2001) ، لينتقل معه الموقف الفكري في التعامل مع ظاهرة الدعم من قبول الدعم بوصفها ظاهرة شاملة إلى العمل على إعادة توزيعه بالتزامن مع سياسات الإصلاح الاقتصادي، ما انعكس حتماً على حجم الدعم وتكلفته التي اختلفت في كل مرحلة عن المرحلة الأخرى .

عند العودة والتمعن بفترة الدراسة نجد أن هناك مرحلتين مر بهما الاقتصاد السوري:

المرحلة الأولى: وتمثل مرحلة الانفتاح الاقتصادي وامتدت من عام 1995-2000

المرحلة الثانية :وتمثل بدء مرحلة الإصلاح الاقتصادي وامتدت من عام 2000-2005

المرحلة الأولى مرحلة الانفتاح الاقتصادي الفترة من 1995-2000 0[7]

خلال هذه الفترة تعددت محاور تدخل الدولة في دعم السلع والخدمات وذلك ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،و لجأت الإدارة الاقتصادية إلى تحديد أسعار كثير من مد خلات الإنتاج والسلع والخدمات المنتجة محلياً والمستوردة بقرارات إدارية، أي تسعير إداري،و كانت أسعار المواد والسلع والخدمات المقدمة (سواءً كانت مستوردة أم منتجة محلياً) أقل من السعر الحقيقي ولا تعبر عن قوى العرض والطلب، بالتوازي مع تخصيص كميات وحصص لعدد

[7] **الفريق التنفيذي للحكومة الالكترونية، دراسة وتحليل مكونات وأشكال دعم السلع والخدمات في سورية ، دمشق ، سورية ، 2011، ص85.**

من السلع مخصصة للإنتاج (كوتا) ومخصصات الاستهلاك (بونات أو دفاتر الإعاشة)، وتقديم خدمات بأسعار أقل بكثير من سعر التكلفة وبأسعار مجانية أو رمزية، بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية والمرافق العامة من موازنة الدولة دون عوائد. كما عمدت الدولة إلى دعم القطاع الزراعي بأشكال متعددة من سعر المياه، إلى القروض الزراعية، وتمويل مدخلات الإنتاج، إلى شراء المحاصيل الزراعية بأسعار تأخذ بالاعتبار التكلفة وهامش الربح للمزارع وتقوم بتقديم هذه السلع إلى المنتجين والمستهلكين بسعر أقل.

وأصبحت أشكال الدعم تتمثل بالنقاط الآتية:

– تقديم سلع بأسعار أقل من سعر التكلفة أو سعر السوق، وبغض النظر عن كميات الاستهلاك، كحوامل الطاقة من مازوت وغاز وزيت الغاز، والكهرباء أو المياه والخبز المدعوم.

– تخصيص كميات وحصص لعدد من السلع للاستهلاك ، كدفاتر الإعاشة لمادتي الرز والسكر، وتقديم سلع تموينية مدعومة من خلال منافذ بيع المؤسسات الاستهلاكية (سواءً كانت هذه المواد منتجة بالكامل محلياً أم مستوردة بالكامل أو الاثنين معاً).

وفي نهاية عقد التسعينيات، بدأت الحكومة بتخفيض كثير من أنواع الدعم (عدد السلع التموينية، ومنافذ بيع المؤسسات الاستهلاكية) وحصص الاستيراد الممولة بالقطع الأجنبي بأسعار تفضيلية .

المرحلة الثانية مرحلة الإصلاح الاقتصادي الفترة من 2000–2005

إن القرارات المفصلية وتسريع وتيرة تحرير التسعير واعتماد آليات اقتصاد السوق كانت مع اعتماد الخطة الخمسية العاشرة وتبني مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، و تشكلت لدى كثير من الأفراد، قناعة بأن معالم اقتصاد السوق الاجتماعي، خطفت جزءاً كبيراً من الدور الأبوي الذي كانت تقوم به الدولة واتضح ذلك أكثر من خلال حزمة الإجراءات التي قامت بها الحكومة تباعاً والمتمثلة في السعي لتحرير أسعار المواد وترك السوق خاضعاً

لمعادلة العرض والطلب، فكان للدولة دور مهم في حياة المواطن السوري لما تُقدمُه من خدمات متنوعة وعلى رأسها سياسة دعم أسعار المواد التموينية الاستهلاكية وسياسة دعم أسعار المشتقات النفطية. لكن يبدو أن سياسة الدعم التي كانت متبعة بدأت تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني، وخصوصاً بعد تراجع نسب الموارد التي تدعم الخزينة وعلى رأسها انخفاض إنتاج النفط، لذلك سارعت الحكومة وطرحت في أكثر من مناسبة مجموعة من السيناريوهات تحدد آلية العمل التي تهدف بشكل تدريجي إلى رفع أسعار المشتقات النفطية .

و رغم حساسية مسألة الدعم الحكومي في كثير من الدول، إلا أنها لم تعد قابلة للتعاطي معها على المنوال المتبع منذ أن انطلقت أشكال الدعم، والدعم الحكومي مثل أي قطاع آخر يحتاج إلى إعادة صياغة. وفي سورية لا تزال معايير الدعم وأسلوبه وأشكاله ذاتها منذ انطلقت، وهذا ما أدى بصورة طبيعية، إلى "قضم" الدعم حصة هائلة من الإنفاق العام، مما يؤثر سلباً في مخرجات الإنفاق العام فيما يرتبط بتوزيع الدخل . فالقضية لا تتعلق بإلغاء الدعم، بل بإصلاح نظام الدعم فلا يعقل أن يحصل تاجر أرز على معونة أرز حكومية ، وبالتالي الآثار السلبية للدعم ، ينبغي ألا تدفع إلى قرارات غير مدروسة، فالمطلوب بالدرجة الأولى، ليس أكثر من إعادة صياغة إستراتيجية الدعم ووضع أطر جديدة لها ، فما كان ينفع قبل عشر سنوات، لا يصلح حالياً [8] .

8 العمري ، عبد الحميد . *الدعم الحكومي الضرورة و الضرر* ، الرياض ، السعودية ، 2013، ص28 .

عادة ما يتم تقييم استراتيجيات الدعم الحكومي طبقا لمعيارين هما: الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

أولا: غياب الفعالية الاقتصادية عن إستراتيجية الدعم الحالية .

بالنسبة للفعالية الاقتصادية فثمة مشكلات كثيرة تكتنف استمرار دعم الطاقة على هذا النحو على رأسها انخفاض فعالية استخدام الطاقة وهو ما يعود لانخفاض تكلفة استهلاك الطاقة سواء من القطاع الصناعي أو النقل ، والتي تعود بدورها لضخامة الدعم الممنوح لأسعار المشتقات النفطية والغاز . يضاف إلى ذلك أن عنصر الاستمرارية غير موجود بحكم ضعف الاحتياطات التي تمتلكها البلاد ومحدوديتها بعقدين أو ثلاثة على نحو لا يتيح إقامة خطط التنمية الاقتصادية في هذا البلد على أساس تخفيض أسعار الطاقة محلياً مقارنة بالأسعار العالمية .

ثانيا :عدم خضوع إستراتيجية دعم الطاقة لمعايير دعم العدالة الاجتماعية .

لعل أهم ما يغيب عن إستراتيجية دعم الطاقة من منظور العدالة الاجتماعية هو عدم تحقق عنصر الاستهداف الجيد Targeting للشرائح الأكثر حاجة لهذا الدعم من الفقراء ، والذين من المنطقي أن يشملهم الدعم بهدف رفع مستويات المعيشة .

و يتفق كثير من دارسي دعم الطاقة و باحثيها أن المستفيدين من هذا البرنامج عادة ما يكونوا من الشرائح الأفضل حالاً اقتصادياً [9] باعتبار أن اكبر المستفيدين من دعم الطاقة هم أصحاب الدخول المرتفعة الذين هم أكبر المستهلكين بينما استهلاك الفقراء من الطاقة منخفض في الأصل نظراً لانخفاض دخلهم [10]. ومن هنا فإن الاستمرار في دعم كافة القطاعات من دون استهداف محدد هو أمر ينطوي على تمييز ضد الفقراء ، ويقلل من العائد الاجتماعي من نفقات الدعم ويعمق من التهميش الاقتصادي والاجتماعي إذ تخصص موارد الدولة لصالح الفئات الأفضل حالا . وهذا يعني أن موارد الدولة المتاحة لا تخصص بشكل يهدف للوفاء بالحقوق الأساسية والاقتصادية والاجتماعية لغالبية السكان [11] .

جدول رقم (1): نسبة دعم المشتقات النفطية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2000 في سورية خلال الأعوام (1995-2005)
(المبالغ ب مليون ل.س)

البيان	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (1)	دعم المشتقات النفطية (2)	نسبة دعم المشتقات النفطية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة نسبة (2) إلى (1) %
1995	814.313	0.7	0.08
1996	857.837	3.16	0.36
1997	871.796	2.01	0.23
1998	923.651	5.6	0.6
1999	911.843	19.31	2.1
2000	904.623	19.86	2.1

[9] **Energy subsidies : lessons learned in assessing their impact and designing policy reform . United Nations Environmental Program (UNEP) . 2003.**

[10] **ليبتون ، ديفيد . *إصلاح الدعم على أسعار الطاقة : المسار المستقبلي* ، صندوق النقد الدولي ، 2013 ، ص 196 .**

[11] **د .عادلي ، عمرو . 2012 . *دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذجا للظلم الاجتماعي* ، مصر ، ص 14.**

2001	938.939	17.88	1.9
2002	1012.726	21.72	2.1
2003	1018.709	37.67	3.7
2004	1089.027	91.28	8.3
2005	1156.714	100.11	8.6

المصدر: تحليل الاقتصاد الكلي السوري 2005 ، هيئة تخطيط الدولة (النسب من إعداد الباحث) [12]

من خلال الجدول رقم (1) السابق نلاحظ أن نسبة دعم المشتقات النفطية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة في سورية كان بالمتوسط (2.73 %) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة مع مصر التي تبلغ فيها نسبة دعم الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2007/2002 (5.30%) [13] ، في حين تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن دعم الطاقة قبل الضريبة (أي الدعم المحسوب على أساس الفرق بين قيمة الاستهلاك بالسعر العالمي وقيمته بالسعر المحلي) في منطقة الشرق الأوسط يعادل نحو 8.5 % من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة [14] ولذلك لا بد من تحليل البيانات السابقة ودراستها باعتبارها متعلِّقة بالفرضية الثانية والَّتي تنص على: " لا توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين دعم المشتقات النفطية والناتج المحلي الإجمالي ".

ولكن قبل البدء في اختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل يجب تحديد درجة ا لتكامل المشترك لتلك السلاسل عن طريق استخدام اختبار الاستقرار (A.D.F) على المستوى العادي وعلى مستوى الفروق .

اختبار استقرار السلسلة SOD (دعم المشتقات النفطية):

نبدأ باختبار معنوية الاتجاه العام في النموذج الثالث (نموذج مع اتجاه عام وثابت) .

جدول رقم (2): اختبار معنوية الاتجاه العام للنموذج الثالث

Null Hypothesis: SOD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SOD)
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SOD(-1)	-2.082342	1.217044	-1.710983	0.1478
D(SOD(-1))	2.134424	1.431403	1.491141	0.1961

[12] ***تحليل الاقتصاد الكلي السوري*** **، هيئة تخطيط الدولة ، دمشق ، سورية ، 2005 ، ص 117 .**

[13] ***منظومة الدعم في مصر .. حقائق وآراء*** **، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة ، مصر ،2012، ص 18 .**

[14] ***دعم أسعار الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : دروس مستفادة للإصلاح*** **،صندوق النقد الدولي .ص 87.**

C	-30.64550	17.09333	-1.792834	0.1330
@TREND(1995)	11.74804	5.013900	2.343094	0.0661

في الجدول السابق حدد برنامج EViews 7 حداً أقصى لعدد الفجوات الزمنية(عدد فترات الإبطاء): (MAXLAG=1) وبشكل اوتوماتيكي اختار البرنامج وبناءً على معيار المعلومات SIC عدد فترات الإبطاء Lag Length: 1

نلاحظ أن قيمة t-Statistic المقابلة للاتجاه العام (2.343094) اصغر من القيمة الجدولية (2.79) عند مستوى معنوي 5% مما يدل على إن الاتجاه العام لا يختلف معنوياً عن الصفر .

لذلك ننتقل إلى ا لنموذج الثاني (نموذج معنوي ثابت) ونختبر معنوية الثابت.

جدول رقم (3): اختبار معنوية الثابت للنموذج الثاني

Null Hypothesis: SOD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SOD)
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SOD(-1)	0.170195	0.207455	0.820397	0.4358
C	6.210491	6.990849	0.888374	0.4003

نلاحظ أن قيمة t-Statistic المقابلة للثابت (0.888374) اصغر من القيمة الجدولية (2.54) عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن الثابت لا يختلف معنوياً عن الصفر .

لذلك ننتقل إلى النموذج الأول (من دون اتجاه عام ومن دون ثابت) ونختبر فرض العدم الآتي :

$H_0 : \phi = 0$ (السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة).

ليتحقق فرض العدم يجب أن تكون القيمة المحسوبة لإحصائية اختبار (A.D.F) أكبر من القيمة الجدولية التي تظهر في مخرجات برنامج EViews 7 .

جدول رقم (4): اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: SOD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.862826	0.9755
Test critical values:	1% level	-2.816740	
	5% level	-1.982344	

10% level		-1.601144

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SOD)
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SOD(-1)	0.290071	0.155716	1.862826	0.0954

نلاحظ من الجدول السابق أن القيمة المقدرة أو القيمة المحسوبة لإحصائية اختبار (A.D.F) (1.862826) أكبر من القيمة الجدولية (1.982344−) عند مستوى معنوية 5% ، مما يؤكد وجود جذر وحدة وبالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة .

اختبار استقرار سلسلة GPD (الناتج المحلي الإجمالي):

نكرر الخطوات السابقة نفسها للسلسلة SOD .

جدول رقم (5): اختبار معنوية الاتجاه العام للنموذج الثالث

Null Hypothesis: GPD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GPD)
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GPD(-1)	-0.350031	0.426035	-0.821603	0.4384
C	287933.5	337129.5	0.854074	0.4213
@TREND(1995)	13337.67	11762.38	1.133926	0.2942

نلاحظ أن قيمة t–Statistic المقابلة للاتجاه العام (1.133926) اصغر من القيمة الجدولية (2.79) عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن الاتجاه العام لا يختلف معنوياً عن الصفر .

جدول رقم (6): اختبار معنوية الثابت للنموذج الثاني

Null Hypothesis: GPD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GPD)
Method: Least Squares
Date: 08/16/14 Time: 00:59
Sample (adjusted): 1996 2005
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GPD(-1)	0.110403	0.131227	0.841313	0.4246
C	-68914.19	123051.9	-0.560042	0.5908

نلاحظ أن قيمة t-Statistic المقابلة للثابت (0.841313) أصغر من القيمة الجدولية (2.54) عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن الثابت لا يختلف معنوياً عن الصفر .

جدول رقم (7): اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: GPD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.485192	0.9985
Test critical values:	1% level	-2.816740	
	5% level	-1.982344	
	10% level	-1.601144	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
and may not be accurate for a sample size of 10
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GPD)
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GPD(-1)	0.037174	0.010666	3.485192	0.0069

نلاحظ من الجدول السابق أن القيمة المقدرة أو القيمة المحسوبة لإحصائية اختبار (A.D.F) (3.485192) أكبر من القيمة الجدولية (1.982344-) عند مستوى معنوية 5% ، مما يؤكد وجود جذر وحدة وبالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة .

ننتقل إلى اختبار استقرار السلاسل السابقة بعد أخذ الفرق الأول .

اختبار استقرار السلسلة SOD ((SOD - SOD(-1)) :

اختبار معنوية الاتجاه العام للنموذج الثالث

نلاحظ أن قيمة t-Statistic المقابلة للاتجاه العام (1.528942) اصغر من القيمة الجدولية (2.79) عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن الاتجاه العام لا يختلف معنوياً عن الصفر .

اختبار معنوية الثابت للنموذج الثاني

نلاحظ أن قيمة t-Statistic المقابلة للثابت (1.257246) أصغر من القيمة الجدولية (2.54) عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن الثابت لا يختلف معنوياً عن الصفر .

اختبار جذر الوحدة :

نلاحظ أن القيمة المقدرة أو القيمة المحسوبة لإحصائية اختبار (A.D.F) (1.770591-) أكبر من القيمة الجدولية (1.988198-) عند مستوى معنوية 5% ، مما يؤكد وجود جذر وحدة وبالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة.

نأخذ الفرق الثاني لسلسلة SOD نجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية اختبار (A.D.F) (3.429352-) أكبر من القيمة الجدولية (1.995865-) عند مستوى معنوية 5% ، مما يؤكد وجود عدم جذر وحدة و من ثم فإن السلسلة الزمنية مستقرة .

اختبار استقرار السلسلة GPD ((GPD(-1)- GPD) :

اختبار معنوية الاتجاه العام للنموذج الثالث

نلاحظ أن قيمة t-Statistic المقابلة للاتجاه العام (1.597122) اصغر من القيمة الجدولية (2.79) عند مستوى معنوية 5% مما يدل على إن الاتجاه العام لا يختلف معنوياً عن الصفر .

اختبار معنوية الثابت للنموذج الثاني

نلاحظ أن قيمة t-Statistic المقابلة للثابت (2.008599) أصغر من القيمة الجدولية (2.54) عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن الثابت لا يختلف معنوياً عن الصفر .

اختبار جذر الوحدة :

نلاحظ من الجدول السابق أن القيمة المقدرة أو القيمة المحسوبة لإحصائية اختبار (A.D.F) (1.425590-) أصغر من القيمة الجدولية (1.988198-) عند مستوى معنوية 5% ، مما يؤكد وجود جذر وحدة وبالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة .

نأخذ الفرق الثاني لسلسلة SOD نجد إن القيمة المحسوبة لإحصائية اختبار (A.D.F) (4.733986-) أكبر من القيمة الجدولية (1.995865-) عند مستوى معنوية 5% ، مما يؤكد عدم وجود جذر وحدة و من ثم فإن السلسلة الزمنية مستقرة .

اختبار السببية بين المتغيرين SOD و GPD

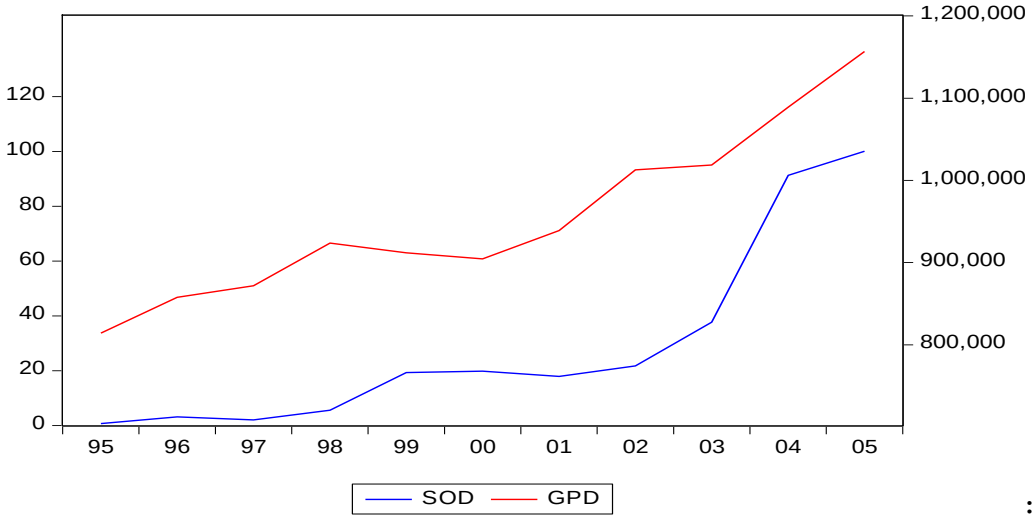

:

جدول رقم (8): جدول اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/10/15 Time: 15:35
Sample: 1995 2005
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
SOD does not Granger Cause GPD	10	1.27998	0.2952
GPD does not Granger Cause SOD		4.09609	0.0827

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للفرضية القائلة بإن الناتج المحلي لا يسبب دعم المشتقات النفطية تساوي 0.0827 ما يدل على رفض هذه الفرضية عند مستوى دلالة 0.10 لأن القيمة الاحتمالية أصغر من مستوى الدلالة أي أن الناتج المحلي يسبب دعم المشتقات النفطية .

كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للفرضية القائلة بإن دعم المشتقات النفطية لا يسبب الناتج المحلي تساوي 0.2952 ما يدل على قبول هذه الفرضية عند مستوى دلالة 0.10 لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة أي أن دعم المشتقات النفطية لا يسبب الناتج المحلي .

مما سبق يتبين عدم تحقق الفرضية الأولى التي تقول "لا توجد علاقة سببية بين دعم المشتقات النفطية والناتج المحلي الإجمالي" إذ تبين وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي ودعم المشتقات النفطية ولكن باتجاه واحد فقط من الناتج المحلي إلى دعم المشتقات النفطية .

تقدير العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرين SOD و GPD :

بالاعتماد على اختبار السببية ل Grander [15] نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين المدروسين (التكامل المشترك) وذلك وفق طريقة انجل Grander [16] ذات المرحلتين، على اعتبار أن الناتج المحلي هو المتغير المستقل، ودعم المشتقات النفطية هو المتغير التابع وذلك وفق النموذج الآتي :

SOD=C+GPD+RESIDCOINT

إذ : RESIDCOINT :هي بواقي العلاقة طويلة الأمد (علاقة انحدار التكامل المشترك).

جدول رقم (9): علاقة انحدار التكامل المشترك بين SOD و GPD

Dependent Variable: SOD
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-266.1971	41.26357	-6.451140	0.0001
GPD	0.000309	4.30E-05	7.192986	0.0001

[15] **GRANDER, C. W. J. Some recent development in a concept of causality ، Journal of Econometrics, Vol. 39, 1988, p 199-211.**

[16] **GRANDER, C. W. J.; YANG, C.;HUAN, B. A bivariate causality between stock prices and exchange rates: evidence from recent Asianflu , The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol. 40, 2000,p 337-354.**

يجب أن تكون البواقي مستقرة ليكون الانحدار السابق غير زائف، وليكون هناك علاقة تكامل مشترك بين المؤشرين لذلك نلجأ إلى اختبار التكامل المشترك :

جدول رقم (10) : اختبار التكامل المشترك

Null Hypothesis: Q has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.840838	0.0017
Test critical values:	1% level	-2.847250	
	5% level	-1.988198	
	10% level	-1.600140	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Q)
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESIDCOINT(-1)	-1.415623	0.368571	-3.840838	0.0064
D(RESIDCOINT(-1))	0.751399	0.294060	2.555258	0.0378

نلاحظ من الجدول السابق أن القيمة المحسوبة ل t−Statistic الموافقة للمعامل RESIDCOINT(−1) (3.840838−) أصغر من القيمة الجدولية ل (Engel&yoo,1987) (3.67−) هذا يعني أن البواقي مستقرة ويوجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين دعم المشتقات النفطية والناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الانحدار غير زائف ، مما يدل على عدم تحقق الفرضية الثانية التي تقول " لا توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين دعم المشتقات النفطية والناتج المحلي الإجمالي " .

وهكذا ،فإن النتيجة النهائية هي وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرين وهذه العلاقة جوهرية وسيتم التحقق من ذلك عن طريق دراسة العلاقة بينهما على المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ .لتقدير نموذج ECM يتم إدخال مقدرات بواقي العلاقة طويلة الأمد متغيراً مستقلاً مبطىءً لفترة واحدة في نموذج العلاقة قصيرة الأمد كما يأتي :

DSOD=C+DGPD+ECM(−1)

جدول رقم (11): نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DSOD
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.346048	6.821633	-0.050728	0.9620
DGPD	0.000183	0.000123	1.479832	0.2130

DGPD(-1)	-0.000263	0.000149	-1.767261	0.1519
DSOD(-1)	0.906533	0.335053	2.705641	0.0538
ECM(-1)	-1.509651	0.415908	-3.629772	0.0222

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية وذات دلالة إحصائية وأصغر من الصفر ($\gamma = -151\% \Leftarrow$) وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرين .

تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM(−1) إلى أن قيمة متغير دعم المشتقات النفطية تتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة الزمنية السابقة (العام الماضي) تعادل (151%) . وبعبارة أخرى يصحح متغير دعم المشتقات النفطية من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة سابقة بنسبة (151%) أي أنه عندما ينحرف في المدى القصير في الفترة $(t-1)$ عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل (151%) من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t) ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل نحو التوازن ،بمعنى أن متغير دعم المشتقات النفطية يستغرق $(1 \div 1.51 = 0.66)$ ثمانية أشهر باتجاه قيمته التوازنية إثر أي صدمة في الناتج المحلي الإجمالي.

علما أن لتنفيذ هذا الاختبار أهمية للتأكد من جوهرية العلاقة التوازنية طويلة الأمد بين المتغيرين.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين دعم المشتقات النفطية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (1995-2005) أي أن مسارهما متماثل في المدى الطويل.

2. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي ودعم المشتقات النفطية ولكن باتجاه واحد فقط من الناتج المحلي إلى دعم المشتقات النفطية .

3. تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM(−1) إلى أن قيمة متغير دعم المشتقات النفطية تتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة الزمنية السابقة (العام الماضي) تعادل (151%) ، بمعنى أن متغير دعم المشتقات النفطية يستغرق ثمانية أشهر باتجاه قيمته التوازنية إثر أي صدمة في الناتج المحلي الإجمالي .

4. بلغ متوسط دعم المشتقات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية (2.73%) خلال فترة الدراسة بينما يبلغ متوسط الدعم التمويني إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية (3%) خلال الفترة نفسها.

5. إن تخصيص الإنفاق على الدعم كان اقل كفاءة من استخدام ما يخصص له من الموارد و أكثر تحيزا ، ما حد من فاعليته في تحسين نمط توزيع الدخل وتأمين الفرص المتكافئة لأفراد المجتمع، لذلك تبقى العبرة ليست بمجرد زيادة الإنفاق على الدعم ولكن بمدى الاستفادة من هذه الزيادة.

6. الضغط في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تدني الإنفاق على الدعم الحكومي كدعم السلع والمشتقات النفطية ، الأمر الذي يلحق ضرراً بكافة شرائح المجتمع ويخفض من مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

التوصيات:

1. إن توجيه الدعم إلى مستحقيه سيترتب عليه إخضاع الدعم لآلية واضحة القياس تعمل على تحديد حجم التغيير المطلوب وكيفية حصوله ، آلية تأخذ بالاهتمام بالجدوى الاجتماعية والاقتصادية للدعم مبتعدة عن النظر إليه بوصفه حصيلة رقمية فقط .

2. الإلغاء التدريجي لأنظمة الدعم العيني والتوجه لبرامج الدعم النقدي (خاصة في حالة انخفاض التضخم) ، مع ضرورة تعديل قيمة الدعم النقدي لتتناسب مع معدلات التضخم .

3. العمل على تجربة الدعم عبر التحويلات النقدية المشروطة ، ويقوم هذا النوع في إطاره العام على استهداف الأسر الفقيرة بإعطاء تعويضات شهرية بحسب أعضاء الأسر على أن تكون مشروطة بالانتظام في التعليم والخضوع للرعاية الصحية .

4. ضرورة أن يتميز نظام الدعم المطبق بالمرونة، وذلك عن طريق تعديله باستمرار ليتواكب مع التغيرات المستمرة في الأسعار، مع إمكانية استخدام أكثر من نظام للدعم في الوقت نفسه مثل استخدام البطاقات التموينية والدعم النقدي في .

5. الاعتماد على نظام الاستهداف الذاتي بوصفه وسيلة لخفض تكاليف نظام الدعم العام ، وتقليل التسرب لغير مستحقيه و تعتمد هذا السياسة على دعم السلع التي يقبل عليها الفقراء فقط .

6. حجب البطاقة التموينية عن الدرجات الوظيفية العليا في الدولة ورجال الأعمال في القطاع الخاص والعائلات أصحاب الدخل المرتفع ، ويمكن إعادة التسجيل على البطاقة التموينية لتحديد العائلات الفقيرة فقط .

7. يجب على الحكومة اتخاذ سياسات تشجيعية لاستخدام الطاقة الشمسية وباقي مصادر الطاقة البديلة ، إذ يتوقع الاقتصاديون أن تزداد الجدوى الاقتصادية لأجهزة الطاقة الشمسية نظراً للاتجاه العام التصاعدي المستقبلي لأسعار النفط عالمياً .

المراجع:

1 -نزيل ، إنعام . *سياسات الدعم الحكومي بين القبول الفكري وكلف التطبيق* . رسالة دكتوراه ، جامعة المستنصرية ، العراق، 2008، ص 20-82.

2 -شبانة ، محمد . *توزيع الدخل والفقر: الآثار لسياسات مختارة في سورية* ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية ، 2008 ، ص 1-77.

3 -اسماعيل ، رولى. *اختبارات السببيّة والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية* ، مجلة جامعة تشرين ،العدد 5 ، اللاذقية ، سورية ، 2011 ، ص 33-53.

4 -إبراهيم، رشا. *دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي* .رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، 2011، ص 40-120.

5 -د .عادلي ، عمرو . *دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذجا للظلم الاجتماعي* ، القاهرة ، مصر،2012 ، ص 1-40.

6 -شحرور ، إيمان.*عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية* ،جامعة دمشق، دمشق، سورية ،2013 ، ص 30-90.

7 -الفريق التنفيذي للحكومة الالكترونية . *دراسة وتحليل مكونات وأشكال دعم السلع والخدمات في سورية* . دمشق، سورية ، 2011 ، ص 85.

8 -العمري ، عبد الحميد . *الدعم الحكومي الضرورة و الضرر* ، الرياض ، السعودية ، 2013، ص28 .

9- *Energy subsidies : lessons learned in assessing their impact and designing policy reform* . United Nations Environmental Program (UNEP) . 2003.p 76 .

10 -بيتون ، ديفيد. *إصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي* ، صندوق النقد الدولي ، 2013، ص 196 .

11 -عادلي، عمرو. 2012 . *دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذجا للظلم الاجتماعي*، مصر، ص 14.

12 -*تحليل الاقتصاد الكلي السوري* ، هيئة تخطيط الدولة ، دمشق ، سورية ، 2005 ، ص 117 .

13 -*منظومة الدعم في مصر .. حقائق وآراء* ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة ، مصر ،2012، ص 18 .

14 -*دعم أسعار الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : دروس مستفادة للإصلاح* ، صندوق النقد الدولي . ص 87.

15- GRANGER, C. W. J. *Some recent development in a concept of causality* ، *Journal of Econometrics*, Vol. 39, 1988, p199-211.

16- GRANGER, C. W. J.; YANG, C.;HUAN, B. *A bivariate causality between stock prices and exchange rates: evidence from recent Asianflu , The Quarterly Review of Economics and Finance*, Vol. 40, 2000, p337-354.